Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences (JEALS) • Vol 7, Issue 2 (2023) • P: 108 - 127
https://journals.ajsrp.com/index.php/jeals
ISSN 2522-3372 (Online) • ISSN 2522-3372 (Print)

The Applying Islamic Financial Accounting Standards and Its role in Raising The Creditworthiness of Islamic Financial Institutions " A field Study on A sample of Sudanese Banks"

Dr. Sondous Abdalaziz Alshami *[1], Dr. Abdelrahim Mahgoub Ahmed Mohammed[2], Dr. Maha Mosa Mohammad Salama[3], Prof. Yasir Tajelssir Mohammed Sanad[4], Dr. Elhadi Mekki Mawan Somij[5]

Faculty of Economic & Commercial Studies || University of Kordofan || Sudan[1-2-3]
Faculty of Commerce || Alneelain University || Sudan[4]
Omdurman Islamic University || Sudan[5]

Received: 09/10/2022
Revised: 25/10/2022
Accepted: 13/11/2022
Published: 28/02/2023

* Corresponding author: sondosabdu334@gmail.com

Citation: Alshami, S. A., Mohammed, A. M., Salama, M. M., Sanad, Y. T., & Mawan, E. M. (2023). The Applying Islamic Financial Accounting Standards and Its role in Raising The Creditworthiness of Islamic Financial Institutions: A field Study on A sample of Sudanese Banks. Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences, 7(2),108 – 127. https://doi.org/10.26389/AJSRP.E091022

2023 © AJSRP • National Research Center, Palestine, all rights reserved.

• Open Access

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license

Abstract: The study aimed to study and know the impact of applying banking governance mechanisms on increasing the creditworthiness of Sudanese banks, studying and knowing the impact of adherence to the principles of banking governance on increasing the creditworthiness of Sudanese banks. Is there a statistically significant relationship between adherence to the principles of banking governance and the increase in the creditworthiness of Sudanese banks? The study used the descriptive analytical method, To achieve the objectives of the study, the following two hypotheses were tested: There is a statistically significant relationship between banking governance mechanisms and the increase in the creditworthiness of Sudanese banks, there is a statistically significant relationship between commitment to the principles of banking governance and an increase in the creditworthiness of Sudanese banks, The study reached many results that proved the validity of the two hypotheses, including: that the application of banking governance helps to increase the creditworthiness of Sudanese banks. The study recommended the necessity of activating the basic components that characterize corporate governance in banks to detect weaknesses in each component and achieve benefit in dealing with them preventively and remedially.

Keywords: banking governance, governance mechanisms, Creditworthiness.

تطبيق الحوكمة المصرفية ودورها في زيادة الجدارة الائتمانية بالمصارف
دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية 2021م

الدكتورة/ سندس عبد العزيز الشامي*[1] ، الدكتور / عبد الرحيم محجوب أحمد محمد[2] ، الدكتورة / مها موسى محمد سلامه[3]، الأستاذ الدكتور / ياسر تاج السر محمد سند[4]، الدكتور / الهادي مكي معوان سوميج[5]

كلية الاقتصاد والدراسات التجارية || جامعة كردفان || السودان[1-2-3]
كلية التجارة || جامعة النيلين || السودان[4]
جامعة أم درمان الإسلامية || السودان[5]

المستخلص: هدفت الدراسة إلى دراسة ومعرفة أثر تطبيق آليات الحوكمة المصرفية على زيادة الجدارة الائتمانية للمصارف السودانية، دراسة ومعرفة أثر الالتزام بمبادئ الحوكمة المصرفية على زيادة الجدارة الائتمانية للمصارف السودانية، تمثلت المشكلة في هل هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين آليات الحوكمة المصرفية وزيادة الجدارة الائتمانية للمصارف السودانية؟ هل هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين الالتزام بمبادئ الحوكمة المصرفية وزيادة الجدارة الائتمانية للمصارف السودانية؟ استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، ولتحقيق أهداف الدراسة تم اختبار الفرضيتين التاليتين: هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين آليات الحوكمة المصرفية وزيادة الجدارة الائتمانية للمصارف السودانية، هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين الالتزام بمبادئ الحوكمة المصرفية وزيادة الجدارة الائتمانية للمصارف السودانية، توصلت الدراسة إلي العديد من النتائج أثبتت صحة الفرضيتين منها: ان تطبيق الحوكمة المصرفية يساعد على زيادة الجدارة الائتمانية للمصارف السودانية، يتطلب نجاح الحوكمة في المصارف التطبيق الصحيح لمبادئها، التي تعتمد على رقابة البنك المركزي وادارة البنك. وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل المكونات الأساسية التي تتسم بها حوكمة الشركات في المصارف للكشف عن مواطن الضعف في كل مكون وتحقيق الاستفادة في التعامل معها وقائياً وعلاجياً.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة المصرفية، آليات الحوكمة، مبادئ الحوكمة، الجدارة الائتمانية.

المحور الأول: الإطار المنهجي والدراسات السابقة:

أولاً: الإطار المنهجي:

1- مقدمة:

الجدارة الائتمانية للمصارف والعمل على زيادتها من أهم الجوانب التي تهتم بها الإدارات العليا للمصارف ومجالسها، ووضعها من أولى الاهتمامات فيما بينها، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف تلجأ هذه السلطات العليا إلى كل الأساليب والنظريات والتجارب والقوانين والمعايير التي لها آثار في تحقيق هذا الهدف، ويشير مفهوم الحوكمة إلى مجموعة العلاقات التعاقدية التي تربط بين إدارة المؤسسة والمساهمين وأصحاب المصالح فيها وذلك عن طريق الإجراءات والأساليب التي تستخدم لإدارة شؤون المؤسسة وتوجيه أعمالها من أجل ضمان تطوير الأداء والإفصاح والشفافية والمساءلة بها وتعظيم فائدة المساهمين ومراعاة مصالح الأطراف المختلفة، لذا إنتشر مفهوم الحوكمة كمحاولة للسيطرة على المخالفات وعدم الإلتزام بالقوانين واللوائح وكضمان لحقوق الأطراف المختلفة، ويشير مفهوم الجدارة الائتمانية إلى العملية التي يتم من خلالها قياس قدرة الفرد أو المنظمة على الوفاء بالالتزامات وتسديد المستحق من الديون، حيث يعد الائتمان المصرفي من أهم الخدمات المصرفية وأكثرها حساسية وبالتالي فإن جودة التسهيلات الائتمانية ونجاحها يؤثر بشكل مباشر في السمعة المالية للمصرف، لذلك على المصارف أن تقوم بدراسة كافية ووافية عن العميل الراغب في الائتمان وهذا يسمى بتقييم الجدارة الائتمانية للعميل ويتم قياس هذه الجدارة من قبل وكالات تصنيف معتمدة وموثوقة والتي تعمل على جمع البيانات والمعلومات للجهة المراد إقراضها ومن ثم تحليل هذه البيانات وذلك كمحاولة لتقييم المخاطر التي قد تؤدي إلى عدم القدرة على السداد.

2- مشكلة الدراسة:

تتعرض معظم البنوك لمخاطر قد تؤدي لإفلاسها من خلال قيامها بعمليات منح التمويل لكافة الأنشطة الإقتصادية مما يتطلب من البنك التحوط بعدة وسائل لتدعيم رأس ماله واحتياطاته لمنع خطر الإفلاس والجدارة الائتمانية للمصارف والعمل على زيادتها، وهي من أهم الجوانب التي تهتم بها الإدارات العليا للمصارف ومجالسها، تمثلت مشكلة الدراسة في سؤال رئيسي: ماهو أثر تطبيق الحوكمة المصرفية على زيادة الجدارة الائتمانية للمصارف في البيئة السودانية ، ويتفرع منه التساؤلات التالية:

أ- هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين آليات الحوكمة المصرفية وزيادة الجدارة الائتمانية للمصارف السودانية ؟

ب- هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإلتزام بمبادئ الحوكمة المصرفية وزيادة الجدارة الائتمانية للمصارف السودانية ؟

3- أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من المجال الذي تتناوله وهو القطاع المصرفي والذي يعتبر من القطاعات الإقتصادية المهمة، وذلك من خلال قيامه بعمليات منح التمويل للقطاعات الاقتصادية المختلفة معتمدة في ذلك على موارد استمدتها من الحسابات الجارية المفتوحة لديها من قطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة وأيضاً من موارد أخرى داخلية وذاتية تتمثل في رأسمالها واحتياطياتها ومخصصاتها، إلا أن منح التمويل لايخلو من مخاطر تنتج عن عدم السداد أو تأخير الدين مما يؤثر ذلك في محفظة قروض البنك وتوقع الخسارة المحتملة وبالتالي إختلال الهيكل المالي

للمصرف، لذلك فان تطبيق الحوكمة المصرفية في هذا القطاع أصبح مطلباً ضرورياً حتى يتثنى وجود إدارة رشيدة تضمن لأصحاب الحقوق والمصالح الأخرى عدم سوء إستغلال مواردهم المالية.

4- أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- دراسة ومعرفة أثر تطبيق آليات الحوكمة المصرفية على زيادة الجدارة الائتمانية للمصارف السودانية

2- دراسة ومعرفة أثر الإلتزام بمبادئ الحوكمة المصرفية على زيادة الجدارة الائتمانية للمصارف السودانية.

5- منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي.

6- فرضيات الدراسة:

لحل إشكالية الدراسة تم صياغة الفرضيات الآتية:

أ- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين آليات الحوكمة المصرفية وزيادة الجدارة الائتمانية للمصارف السودانية

ب- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإلتزام بمبادئ الحوكمة المصرفية وزيادة الجدارة الائتمانية للمصارف السودانية.

ثانياً: الدراسات السابقة:

- **دراسة: (عبدالفتاح، 2012م):** قام الباحث بدراسة تحليلية لأسس تقييم الجدارة الائتمانية لعملاء التجزئة المصرفية بالبنوك التجارية المصرية، وهدفت الدراسة إلى: التعرف على خدمات التجزئة المصرفية المقدمة في كل من بنوك القطاع العام والقطاع الخاص، التعرف على مدى الاختلاف في تطبيق معايير الجدارة الائتمانية فيما بين بنوك القطاع العام والقطاع الخاص، إختبرت الدراسة مجموعة من الفرضيات هي: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين بنوك القطاع العام والقطاع الخاص من حيث الأهمية النسبية لخدمات التجزئة المصرفية المقدمة، لايوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية للأهمية النسبية لمحددات الجدارة الائتمانية في قطاع التجزئة المصرفية بين كل من البنوك العامة والخاصة، توصلت الدراسة إلى مجموعة نتائج منها: كل بنوك القطاع العام والخاص تعتمد على تقييم الجدارة الائتمانية لعميل التجزئة المصرفية على محددات تعرف بال 5Cs، أوصت الدراسة بمجموعة توصيات منها: على البنوك الاستفادة من إعفاء البنك المركزي لتخفيض الاحتياطي لدى البنوك في حالة تمويل المشروعات الصغيرة، يجب العمل على نشر الثقافة البنكية بين أفراد المجتمع من خلال التسويق والدعاية وتدريب الموظفين على حسن التعامل مع عملاء البنك.

تناولت هذه الدراسة تحليل لأسس تقييم الجدارة الائتمانية لعملاء التجزئة المصرفية بناءاً على معايير الجدراة الإئتمانية بينما الدراسة الحالية تناولت الجدارة الإئتمانية ومعاييرها وتقييمها وعلاقتها بالحوكمة المصرفية بالمصارف.

- **دراسة: (عايد، صابرينة،2013م):** تناولت الدراسة أثر معايير الجدارة الائتمانية (5Cs) على إتخاذ القرار الائتماني، تم صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي: ما مدى تأثير معايير الجدارة الائتمانية على القرار الائتماني؟، وهدفت الدراسة إلى: التعرف على المعايير المعروفة ب Cs5 المستخدمة من طرف البنوك في التحليل الائتماني لتحديد مؤهلات وقدرات العملاء على التسديد، التعرف على أثر هذه المعايير على القرار الائتماني بالبنوك الجزائرية وترتيبها وفق أهميتها النسبية من وجهة نظر أفراد العينة المدروسة، معرفة مدى قيام

البنوك الجزائرية بدراسة العناصر الخمسة لتقييم العميل قبل منح الائتمان، توصلت الدراسة إلى مجموعة نتائج منها: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين معايير الجدارة الائتمانية 5Cs والقرار الائتماني، أن البنوك تستخدم فعلا هذه المعايير في عملية التحليل الائتماني مع اختلاف الأهمية النسبية لها، وأوصت الدراسة بضرورة تركيز إدارة الإئتمان على العوامل المتعلقة بمقدرة العميل وذلك لضمان إسترداد أموالها حين استحقاقها، ضرورة قيام البنك بمساعدة العميل على تجاوز المشاكل والمصاعب التي تواجهه لتجنب حالات الإفلاس وعدم السداد.

تناولت هذه الدراسة اثر معايير الجدارة الإئتمانية على إتخاذ القرار الإئتماني بينما تناولت الدراسة الحالية هذه المعايير ودور الحوكمة المصرفية في زيادتها من حيث بالإلتزام الآليات والمبادئ الخاصة بالحوكمة.

- **دراسة: (رانيا،2015م)**:

تناولت الدراسة دور حوكمة الشركات في تحسين أداء المؤسسات، دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات، تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية: هل تساهم الحوكمة في ترشيد استخدام الموارد المتاحة للمؤسسة؟ هل الإلتزام بتطبيق الحوكمة كاف لتحسين أداء المؤسسات ؟ هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية الحوكمة وكيفية الاستفادة منها لتحسين أداء الشركات، معرفة سبل تبني ممارسات حوكمة الشركات من خلال فهم مبادئ ومعايير الحوكمة، إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي لقياس أداء الشركة، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج: أن شركة أليانس تركز بصورة أكبر على العنصرين التاليين للحوكمة: الإفصاح والشفافية والمسؤولية الاجتماعية، إرتفاع رأسمال الشركة يدل على أن الشركة نجحت في جلب مستثمرين من خلال سياسة الشفافية في المعاملات المالية التي تتبعها، تحقيق الشركة لنتائج ايجابية وهذا ظاهر من خلال تطور رقم الأعمال وهذا يدل على أن الشركة تتبع استراتيجية سليمة، أن الحوكمة لم تؤثر لا في العائد على الأصول ولا في العائد على حقوق المساهمين.

تناولت هذه الدراسة دور حوكمة الشركات في تحسين أداء المؤسسات بالجزائر بينما تختلف دراسة الباحثين في تناولها لأثر تطبيق الحوكمة المصرفية على زيادة الجدارة الإئتمانية للمصارف.

- **دراسة: (Albitar 2015)**:

تناولت الدراسة خصائص الشركات وخصائص الحوكمة وعلاقتهما بالإفصاح الإختياري للشركات، دراسة عن الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان، هدفت الدراسة إلى قياس مستوى الإفصاح الإختياري في التقارير السنوية للشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان، كما هدفت إلى فحص العلاقة بين عدد من المتغيرات التفسيرية، ومستوى الإفصاح الإختياري ولتحقيق أهداف الدراسة، فقد أعد الباحث مؤشرا للإفصاح يتضمن (63) عنصرا لتقييم مستوى الإفصاح الإختياري للتقارير السنوية ل (124) شركة مدرجة في سوق عمان للأوراق المالية خلال الفترة من 2010إلى 2012 ولقد طبقت الدراسة تحليل المتغيرات المتعددة وتحليل المتغيرات الأحادي لاستكشاف العلاقة بين المتغيرات التفسيرية ومستوى الإفصاح الاختياري. وقد توصلت الدراسة إلى أن مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية للشركات الأردنية منخفض، وقد كشف تحليل المتغيرات الأحادي عن وجود تأثير إيجابي ذا دلالة إحصائية لكلٍ من(حجم الشركة، درجة الرفع المالي، عمر الشركة، الربحية، السيولة، حجم مجلس الإدارة، وحجم لجنة المراجعة)على مستوى الإفصاح الاختياري .بينما اتضح وجود أثراً سلبيا ذا دلالة إحصائية للمدراء غير التنفيذين وهيكل الملكية على مستوى الإفصاح الاختياري، وقد أوصت الدراسة الباحثين بضرورة مراعاة استخدام المعلومات المتوفرة في الإنترنت، حيث أن التطورات الحديثة في مجال التكنولوجيا والاتصالات تساعد الباحثين على هذا الام.

تناولت هذه الدراسة خصائص الشركات وخصائص الحوكمة وعلاقتهما بالافصاح الاختياري للشركات بينما تختلف دراسة الباحثين عنها في تناول أثر تطبيق الحوكمة المصرفية على زيادة الجدارة الإئتمانية للمصارف السودانية.

- **دراسة: (ابوعيدة، سالم،2017م):**

تناولت الدراسة أثر الجدارة الائتمانية على قرار منح التسهيلات الائتمانية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية: ما أثر الجدارة الائتمانية على قرار منح التسهيلات الإئتمانية في المصارف الفلسطينية في شمال الضفة الغربية؟ وهدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الجدارة الإئتمانية على قرار منح التسهيلات الإئتمانية في المصارف الإسلامية العاملة في محافظات شمال الضفة الغربية في فلسطين، معرفة وتحديد الأهمية النسبية للعوامل المستخدمة في تقييم العملاء عند إتخاذ قرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة، اتبعت الدراسة المنهج النظري والمنهج التحليلي الوصفي، توصلت الدراسة إلى أنه يوجد أثر للجدارة الائتمانية على قرار منح التسهيلات الائتمانية في المصارف الإسلامية العاملة في محافظات شمال الضفة الغربية في فلسطين تعزى لمتغير نوع التسهيلات، هناك أثر الجدارة الائتمانية على قرار منح التسهيلات الائتمانية في المصارف الإسلامية العاملة في محافظات شمال الضفة الغربية في فلسطين تعزي لمتغير طبيعة النشاط، وأوصت الدراسة بالآتي: على المصارف الإسلامية القيام بدراسة وافية لمدى مقدرة العميل على سداد التزاماته من خلال دراسة وتقييم الجدوى الاقتصادية لمشاريع العميل، ضرورة تعاون المصارف فيما بينها في مجال تبادل المعلومات والاستعلام عن العملاء وذلك لتقليل مخاطر الائتمان.

تناولت هذه الدراسة أثر الجدارة الائتمانية على قرار منح التسهيلات الائتمانية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، بينما الدراسة الحالية تناولت اثر الحوكمة المصرفية في زيادة الجدارة الإئتمانية بالقطاع المصرفي بالسودان.

- **دراسة :(عبداالرحمن وآخرون،2019م):**

تناولت الدراسة أثر التحليل المالي على قرارات منح الائتمان بشركة أيوب للبوهيات، وهدفت الدراسة إلى التعرف على أثر التحليل المالي على إتخاذ قرارات منح الائتمان بالشركات الصناعية بولاية الخرطوم، وإستخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي والاستنباطي وكانت الأداة المستخدمة هي الاستبيان وتم توزيع عدد 35 استبانة على بعض العاملين في مجال الصناعة وبمصنع أيوب، وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها: تهتم شركة أيوب للبوهيات باستخدام الأساليب الحديثة لإتخاذ قرارات منح الائتمان، يساهم التحليل المالي في إتخاذ قرار منح الائتمان بشركة أيوب، تهتم الشركات الصناعية السودانية بإعادة تصميم برنامج وفقاً لرغبات العملاء مما يدعم قدرتها التنافسية، وأوصت الدراسة بالعمل على تحليل النسب باستخدام القوائم المالية بصورة مستمرة في كل مراحل الصناعة لتقليل الفاقد من الموارد والمحافظة على جودة المنتجات. تناول موضوع هذه الدراسة أثر التحليل المالي على قرارات منح الائتمان بشركة أيوب للبوهيات، بينما يختلف موضوع دراسة الباحثين في تناول أثر تطبيق الحوكمة المصرفية على زيادة الجدارة الإئتمانية للمصارف السودانية .

- **دراسة: (إبراهيم، 2021م):**

تناولت الدراسة متطلبات مبادئ الحوكمة في إدارة التعليم الثانوي العام بمحافظة الدقهلية، وهدفت الدراسة إلى التعرف على واقع تطبيق مبادئ الحوكمة في التعليم الثانوي العام بمحافظة الدقهلية، والوقوف على المعوقات التي تحول دون تطبيق مبادئ الحوكمة في التعليم الثانوي العام بالكفاءة المطلوبة، ووضع تصور مقترح لمتطلبات تطبيق مبادئ الحوكمة في التعليم الثانوي العام، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي لعينة ومجتمع الدراسة والتي تتكون من المجتمع الأصلي من مديري ومعلمي مدارس التعليم الثانوي العام بمحافظة الدقهلية وتم

إستخدام الاستبيان كأداة للدراسة، وتم إختيار عينة عشوائية لعدد448 مديرا ومعلما من بعض الادارات بمحافظة الدقهلية، وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها: الحوكمة من المداخل التي تسعى إلى تحقيق الجودة والتميز في أداء مدارس التعليم الثانوي، ترتبط الحوكمة بالشفافية التي تضمن اتخاذ كافة الإجراءات التي تسمح بتزويد العاملين بالبيانات والمعلومات الصادقة عن كافة خططها وبرامجها وأنشطتها، مما يساعد على تحقيق المدرسة لأهدافها بفعالية وتعمل على تقليل الغموض والضبابية في التشريعات والقوانين.

تناول موضوع هذه الدراسة متطلبات تطبيق مبادئ الحوكمة في ادارة التعليم الثانوي العام بمحافظة الدقهلية، بينما يختلف موضوع دراسة الباحثين في تناول أثر تطبيق الحوكمة المصرفية على زيادة الجدارة الإئتمانية للمصارف السودانية.

المحور الثاني: الإطار النظري لمتغيرات الدراسة:

أولاً: الإطار النظري للحوكمة المصرفية:

1- **تعرف الحوكمة بأنها:** نظام متكامل للرقابة المالية وغير المالية والذي عن طريقة يتم إدارة الشركة والرقابة عليها أو نظام تتم بواسطته الإدارة والرقابة للمحاسبين والملاك المختلفين.(راضي،2011م، ص426)

2- **حوكمة الشركات** تعرف بانها: أسلوب الإدارة المثلى سواء من حيث الاستغلال والتوجيه أو إحكام الرقابة، فالحوكمة تعني إذن وضع النظام الأمثل الذي يتم من خلاله استغلال موارد المؤسسات وحسن توجيهها ومراقبتها من أجل تحقيق أهداف المؤسسة والوفاء بمعايير الإفصاح والشفافية(موسى،2010م، ص17).

الحوكمة المصرفية تعني وتعني حوكمة البنوك أيضا:

" مجموعة القواعد واللوائح القانونية والمحاسبية والمالية والاقتصادية التي توجه وتحكم الإدارة في أداء عملها والوفاء بمسؤولياتها، ليس فقط أمام المساهمين الذين هم جزء أساسي من منظومة حوكمة البنوك ولكن أيضاً أمام المودعين الذين هم الدائنون الرئيسيون للبنوك ومن ثم أصحاب المصالح والمجتمع في المنطقة التي يعمل بها القطاع البنكي ".

وهي الطريقة التي تدار بها شؤون البنك من خلال الدور المنوط به لكل من مجلس الإدارة والإدارة العليا، بما يؤثر في تحديد أهداف البنك ومراعاة حقوق المستفيدين وحماية حقوق المودعين، وبإزدياد التعقيد في نشاط الجهاز المصرفي أصبحت عملية من عمليات مراقبة إدارة البنك(الربيعي،2011م، ص32).

3-أهمية الحوكمة المصرفية :

تنبع أهمية حوكمة البنوك من الحاجات الضرورية اللازمة لعمل البنوك ، مثل تأكيد السلوك الجيد للإدارة والوفاء بالالتزامات والتعهدات ، وضمان تحقيق البنك لأهدافه بشكل قانوني.

وتظهر أهمية الحوكمة المصرفية فيما يلي: (ميخائيل،2005م، ص83)

1- الحد من الفساد المالي والإداري في البنوك .
2- ضمان حفظ حقوق كافة أصحاب المصالح وحملة الأسهم والإدارة ومجلس الإدارة وعدم تعارض المصالح .
3- تفادي وقوع أخطاء مقصودة أو غير مقصودة تؤثر على تحقيق أهداف البنك .
4- المساعده في حصول البنوك على رأس مال من الداخل والخارج وهي عملية جذب الاستثمارات .

4-أهداف الحوكمة المصرفية :

تهدف الحوكمة في المصارف إلى تحقيق العديد من الأهداف ومن أهمها: (BENTON ,P22)

1- تحقيق الحماية لحقوق المساهمين .
2- تحقيق الحماية لحقوق أصحاب المصالح .
3- تحقيق الحماية لاموال المودعين .
4- العمل عمى ضمان مراجعة الأداء المالي لمصرف .
5- الحد من إستغلال السلطة في غير المصلحة العامة للمصرف .
6- تحقيق الامتثال والرضا للرقابة الحكومية .

5-آليات حوكمة الشركات :

تعرف آليات حوكمة الشركات بأنها: (التميمي،2008م، ص104) مجموعة من الممارسات التي تسهم وبصورة مباشرة أو غير مباشرة في التطبيق السليم لقواعد حوكمة الشركات التي تحدد طبيعة العلاقة بين الادارة وأصحاب المصالح كافة ، والتي تضمن للشركة ادارة سليمة ومستقرة وبقاءها في بيئة الأعمال، وتصنف آليات الحوكمة إلى آليات داخلية وآليات خارجية.

ويمكن تصنيف مجموعة الآليات المستخدمة في الحوكمة إلى نوعين من آليات الحوكمة هما:(راضي،2011م، ص444)

الآليات الداخلية : وتتمثل في مجموعة آليات الحوكمة التي يتم تصميمها من داخل الشركة لضمان التزام الشركة بمبادئ حوكمة الشركات ومن ثم تحقيق الهدف من تصميم وتنفيذ الاطار العام لحوكمة الشركات ومن أمثلة الآليات الداخلية :

أ- مجلس الادارة واللجان التابعة له .
ب- قوة إدارة المراجعة الداخلية داخل الشركة .
ج- مدى التزام الشركة بتطبيق معايير المحاسبة الدولية .
د- وجود لجنة مراجعة وضوابط استقلالها وعملها .

الآليات الخارجية : وتتمثل في مجموعة من آليات الحوكمة والتي يتم تصميمها من خارج الشركة، بواسطة صانعي القرارات في الدولة، لضمان التزام الشركة بمبادئ حوكمة الشركات ومن ثم تحقيق الهدف من تصميم وتنفيذ الإطار العام لحوكمة الشركات ومن أمثلة الآليات الخارجية :

أ- هيئة سوق المال .
ب- الهيئات المنظمة لممارسة مهنة المحاسبة والمراجعة مثل جمعية المحاسبين والمراجعين .
ت- المراجعة الخارجية .
ث- الأسواق المختلفة (أسواق مالية وأسواق منتجات) .
ج- القوانين والتشريعات، بالإضافة لوجود آليات أخرى مثل آليات محاسبية، قانونية ورقابية، ادارية وتنظيمية .

6-مبادئ الحوكمة:

لقد ظهرت العديد من المبادارات الهادفة لوضع مبادئ لحوكمة الشركات، تهدف إلى تعزيز الإصلاحات وللتطبيق السليم لها، وقد رست على ستة مبادئ وضعتها منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية سنة1999 ، بينما تضمنت الورقة الصادرة سنة 2004 ، ستة مبادئ وتتمثل هذه المبادئ فيمايلي: (خضر،2012م، ص139).

أ- ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات : يجب أن يعمل إطار حوكمة الشركات بأن يعمل على رفع وتعزيز مستوى الشفافية وكفاءة الأسواق، كما يجب أن يكون متناسقا مع أحكام القانون، ويبين بوضوح تقسيم المسؤوليات فيما بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلف.

ب- حفظ حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية للملاك تشمل حق ملكية الأسهم، تسهيل مشاركة فاعلة للمساهمين عند إتخاذ القرارات مثل إختيار أعضاء مجلس الإدارة، المشاركة في أرباح الشركة، مراجعة القوائم المالية، حق المساهمين في المشاركة في الجمعية العامة.

ج- المعاملة المتساوية للمساهمين : يجب أن يضمن إطار حوكمة الشركات المعاملة العادلة لجميع المساهمين ويقصد بالمساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة، وأيضا حقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية، حمايتهم من عمليات الإستحواذ أو دمج مشكوك فيها، أو من الإتجار في المعلومات الداخلية وكذلك حقهم في الإطلاع على جميع المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.

د- دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات يجب أن يعمل إطار حوكمة الشركات بأن يعمل على رفع مستوى الشفافية وكفاءة الأسواق، ويتضمن إحترام حقوقهم القانونية، والتعويض على إنتهاك لتلك الحقوق، كذلك آليات تعزيز مشاركتهم في الرقابة على الشركة، حصولهم على المعلومات المطلوبة .

هـ- الإفصاح والشفافية : يجب أن يضمن إطار حوكمة الشركات الإفصاح الصحيح وفي الوقت المناسب ويشمل الإفصاح عن المعلومات ذات الأهمية، مثل الأداء المالي أو التشغيلي للشركة وأهدافها والأحداث الهامة وعوامل المخاطر، بحيث يتم الإفصاح عن كل تلك المعلومات في الوقت المناسب بدون تأخير وبدقة الكافية .

و- مسؤوليات مجلس الإدارة : يجب أن يضمن إطار حوكمة الشركات التوجيه والإرشاد الإستراتيجي للشركة ويضمن هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية وكيفية إختيار أعضائه، ومهامه الأساسية ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية.

ثانياً: الجدارة الائتمانية:

1- مفهوم الائتمان:

يعرف الائتمان بأنه الثقة التي يوليها البنك لشخص ما سواء أكان طبيعياً أم معنوياً، بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة مقابل عائد مادي متفق عليه أو ضمانات تمكن البنك من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد، (عبدالرحيم،2011م، ص76)

2- مفهوم الجدارة الائتمانية:

تعني الجدارة الائتمانية مدى قابلية المقترض في الحصول على الائتمان، وتعتمد بشكل رئيسي على المركز المالي والائتماني للمقترض، وكلما كانت الجدارة الائتمانية للمقترض جيدة ذادت فرصته وقدرته في الحصول علي التسهيلات الائتمانية والعكس صحيح(عثمان،2013م، ص25).

3- تقييم الجدارة الائتمانية:

لتقييم الجدارة الائتمانية يجب مراعاة مجموعة عوامل هي: (المكاوي،2015م، ص259)

أ- تحليل لإدارة المؤسسة وخبراتها وإستراتيجياتها وأساليب تحقيقها.

ب- تحليل الصناعة/السوق وأهم المنافسين وحصة المؤسسة من السوق.

ج- نتائج التحليل المالي للعميل والاستعلامات عنه وموقفه قبل الجهات السيادية.

د- تحليل حركة حسابات العميل مع البنك.

هـ- البيان المجمع عن العميل والأطراف المرتبطة.

و- التدفق النقدي، التطوير، التحصيل.

4- تحليل الجدارة الائتمانية:

يتم دراسة وتحليل الجدارة الائتمانية وفقا لمنهج 5cs:

يعتبر نموذج المعايير الائتمانية المعرفة 5cs ابرز منظومة ائتمانية ومانحي الائتمان على مستوى العالم عند منح القروض، وفيما يلي استعراض هذه المعايير:

أ- الشخصية Character: غالبا ما يشكل هذا العنصر الأهمية القصوى، إذ أن المقترض ذو القيم الأخلاقية العالية سيبذل كل ما في وسعه لسداد القرض بغض النظر عن حالته المادية أو حالته في ميدان العمل وتختلف درجة الخطورة من شخص لآخر، ويمكن الحكم على شخصية المقترض من عاداته الشخصية وزملاءه وأصدقاؤه ومعارفه وسمعته العامة في المجتمع الذي يعيش فيه ويستطيع المصرف من خلاله التعرف على صفة عميله أن يكتشف نيته في السداد وتعتبر السمعة الحسنه للعميل هي محصلة مجموعة من السمات في مقدمتها الأمانة، المثابرة، الأخلاق.

ويمكن قياس سمعة العميل من خلال:

- السجلات السابقة للمؤسسات التي تتعامل مع العميل (المؤسسة).
- شهادات إثبات الشخصية وأي مستندات يقدمها العميل عن نفسه وعمله.
- المقابلات الشخصية المباشرة مع العميل.

ب- المقدرة على السداد Capability: يعتبر عامل القدرة على الاستدانة (السداد) احد أهم العوامل التي يتعرض لها إدارة الائتمان، ورغم أن القدرة على الاستدانة تحدد مقدرة العميل في إعادة ما حصل عليه من ائتمان للمصرف، إلا أن هنالك عدة آراء حددت مقدرة العميل (المؤسسة) في إعادة ما حصل عليه من ائتمان للمصرف إلا أن هنالك عدة أراء حددت ماهية القدرة كمتغير في المخاطر ويمكن تجميع تلك الآراء وفقاً لأربعة اتجاهات رئيسية مختلفة هي:(أميمة،2013م)

الاتجاه الأول: تفسير القدرة من خلال اقترابها من الشخصية، فهي تعني أهلية الشخص على الاقتراض.

الاتجاه الثاني: يتصرف إلى تحديد القدرة بالقابلية الإدارية للعميل، في أن يكون قادراً على مباشرة أعماله وإدارتها إدارة حسنة سليمة تضمن للمصرف سلامة إدارة الأموال المقدمة في صورة تسهيلات ائتمانية.

الاتجاه الثالث: يركز هذا الاتجاه على الأمور المالية البحتة في توضيح القدرة، حيث يركز حول قدرة العميل(المؤسسة) طالب الائتمان على خلق عائد متوقع كافي لضمان تسديد ما عليه من التزامات مستحقة اتجاه المصرف.

الاتجاه الرابع: ينظر إلى القدرة على الإستدانة بمقدار التدفق النقدي المتوقع للعميل(المؤسسة) إذ ينظر أصحاب هذا الاتجاه إلى أن قدرة العميل على سداد الائتمان تعتمد على مقدار التدفقات النقدية المتوقع تحقيقها من مصرف العميل(المؤسسة)

ج- رأس المال Capital: يعتبر رأس المال وحقوق المالكية الضمان النهائي أمام المقترضين والدائنين الآخرين في حالة التصفية، ومن ثم فإن رأس المال يحدد القدرة الاقتراضية للمنشأة، وهو بذلك يعتبر عاملاً هاماً في تحديد المخاطر المرتبطة بالقرض المطلوب وكلما كان رأس مال المنشأة مناسب كلما كان ذلك مشجعاً للبنوك على تقديم القرض إذ يعكس ضمانا أكبر من أصحاب المنشأة وأيضاً دراسة الهيكل التمويلي للمؤسسة المقترضة للتعرف على مدى توازنه مع الاستخدامات المختلفة،(عبدالحميد،2001م، ص188).

د- الضمان: Collateral يقصد به مجموعة الأصول التي تضعها المؤسسة (عميل) تحت تصرف المصرف كضمان مقابل الحصول على القرض، ولا يجوز للمؤسسة(العميل) التصرف في الأصول المرهونة، فهذه الأصول تصبح

من حق المصرف في حال عدم قدرة المؤسسة أو العميل على السداد، قد يكون الضمان شخصاً ذا كفاءة مالية وسمعة مؤهله لكي تعتمد عليه عملية إدارة الائتمان في ضمان تسديد الائتمان، كما يمكن أن يكون الضمان مملوكاً لشخص آخر وافق أن يكون ضامنا للعميل(المؤسسة) المقترضة، وأن الضمان تفرضه مبررات موضوعية ومنطقية تعكسها دراسة طلب القرض، مثلا كأن يرى متخذ القرار الائتماني أنه يمكن اتخاذ قرار بمنح الائتمان إنما هنالك بعض الثغرات القائمة أو التي يمكن تلافيها بتقديم ضمان عيني أو شخصي ليقلل من مساحة المخاطر الائتمانية المصاحبة لقرار منح الائتمان ومن ثم يطلب ممن المقترض المقترح تقديم ضمانات بعينه(ابوعيدة،سالم،2002م، ص101).

هـ- الظروف المحيطة Condition: يقصد بها تأثير الحالة الاقتصادية المحيطة بالمؤسسة (المقترضة) على النشاط المطلوب تمويله، وكذا الإطار القانوني الذي تعمل فيه المؤسسة، بالإضافة إلى بعض الظروف التي ترتبط مباشرة بالنشاط الذي يمارسه (المقترض) مثل الحصة السوقية (عايد، صابرينة،2013م،ص101).

5- فئات الجدارة الائتمانية: يتم تحليل المحفظة الائتمانية إلى فئات حسب مستوى الجدارة الائتمانية لتحديد المبالغ التي يتم تكوينها لمواجهة الخسائر المترتبة على مخاطر الائتمان المرتبطة بكل فئة، وتتمثل فئات الجدارة الائتمانية في الآتي:(موسى،2011م،ص434)

أ- ديون جيدة تتميز بالجدارة الائتمانية المرتفعة، ولا تشكل هذه الديون أي نوع من المخاطرة على ولا يتم تكوين مخصص لها.

ب- ديون متوسطة وتتصف بالجدارة الائتمانية المتوسطة وتحتاج لعناية عادية وخاصة، وتتراوح نسبة التعرض لمخاطر الائتمان لهذا النوع من الديون من صفر إلى 25% ويتم تكوين مخصص للديون المشكوك فيها من نسبة تتراوح من 5 إلى 10%

ج- ديون دون المتوسط: وتتصف بالجدارة الائتمانية المنخفضة ويتم تكوين مخصص لتغطيتها تتراوح نسبته من 25% وحتى 100% في حالة الدين الذي تنعدم إمكانية تحصيله في فترة زمنية معقولة.

يرى الباحثون مما سبق عرضه لكل من الحوكمة المصرفية والجدارة الائتمانية أنه يمكن لهذه المعايير أن تساهم في رفع الجدارة الائتمانية لهذه المؤسسات من خلال دعم مركزها المالي وتوفير ضمانات مالية، حيث يتم بناءً عليها الإعتراف بتكوين إحتياطيات ومخصصات من الأرباح والقياس والإفصاح المحاسبي عن الإستثمارات المختلفة في الصكوك والحصص والادوات المشابهة في القوائم المالية، والإشتراك في شركات التأمين لتوفير ضمانات مالية تدعم المركز المالي للمؤسسة، وأن تطبيق هذه المعايير يعمل على تحديد شخصية المؤسسة المالية وسمعتها في السوق وذلك من خلال الإفصاح العام عن نشاط المؤسسة، والإفصاح والقياس المحاسبي للارباح الموزعة وحقوق أصحاب الإستثمار وقياس التعاملات بالعملات الاجنبية ومعالجة الظروف الإقتصادية المحيطة المؤسسة المالية الإسلامية، وتقديم الخدمات المطلوبة وفقا للمواصفات المحددة وفي الزمن المناسب يدعم سمعة المؤسسة الإستثمارية في السوق ممايساعد في رفع الجدارة الإئتمانية للمؤسسة.

المحور الثالث: الدراسة الميدانية:

أولاً: مجتمع الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام الحصر الشامل لجميع فروع المصارف بمدينة الابيض-السودان، كمجتمع للدراسة، حيث كان المستهدفين (نائب مدير، مديرحسابات، مدير إستثمار، محاسب، مراجع داخلي)، في

23مصرف بعدد إجمالي 200 مستهدف، وقد تم توزيع (200) استبانة على مجتمع الدراسة، وتم استرداد (187) استبانة، بنسبة إسترداد 94%.

ثانياً الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة:

لتحليل ومعالجة بيانات الدراسة إحصائياً تم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية منها ما يلي:

أ- الأساليب الإحصائية الوصفية بشكل عام للحصول على قرارات عامة عن خصائص وملامح تركيبة مجتمع الدراسة وتوزيعه وقد تضمنت التوزيع التكراري لإجابات أفراد المجتمع.

ب- اختبار مقارنة الأوساط (T) لاختبار مدى معنوية وسط إجابات أفرد المجتمع عن الوسط الفرضي (محايد) لاعتماد إجاباتهم في اختبار الفرضية، ويعمل هذا الاختبار عن طريق مقارنة قيمة خطأ الاختبار مع الخطاء المسوح به 5%.

ج- الوسط الحسابي لقياس درجة الموافقة للعبارات واختبار فروض الدراسة.

ثالثاً: أداة الدراسة:

الإستبانة هي الأداة التي اعتمدت عليها الدراسة في جمع البيانات، وتم تقسيمها إلى قسمين، الأول تناول أربعة أسئلة تمثل البيانات الشخصية التي تعمل على وصف مجتمع الدراسة (المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المسمى الوظيفي، وسنوات الخبرة) وقد احتوى كل سؤال على خيارات للإجابة عليه، والقسم الثاني تناول 30 عبارة تمثل عبارات موضوع الدراسة وذلك في ثلاث فرضيات (10 عبارات لكل من الفرضية الأولى والثانية والثالثة).

عبارات الدراسة صممت على أساس مقياس ليكارت الخماسي، وتم وضع أوزان للمقياس على النحو التالي:

جدول رقم (1) أوزان مقياس ليكارت

أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
5	4	3	2	1

المصدر: إعداد الباحثين من واقع بيانات الدراسة 2021م

بما أن مقياس المتغير ترتيبي والأرقام تعبر عن الأوزان، يتم حساب مستوى الموافقة عن طريق حساب طول الفترة وهي عبارة عن قسمة حاصل 4 على 5، حيث 4 تمثل مجموع الفروق بين مسافات المقياس حسب مقياس ليكارت، و5 تمثل عدد الاختيارات، وعند قسمة 4 على 5 ينتج طول الفترة ويساوي 0.80 ويصبح توزيع مستوى الموافقة كالأتي:

جدول رقم (2) مستوى الموافقة وفقاً لمقياس ليكارت

المتوسط المرجع	من 1 إلى 1.79	من 1.80 إلى 2.59	من 2,60 إلى 3.39	من 3.40 إلى 4.19	من 4.20إلى 5
مستوى الموافقة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	موافق	موافق بشدة

المصدر: إعداد الباحثين من واقع بيانات الدراسة 2021م

تم حساب معامل الثبات ومعامل الصدق لعبارات فرضيات الدراسة بحساب معامل الثبات ألفا كرنباخ(Cronbach's alpha) كما في الجدول رقم (3)

جدول رقم (3) معامل المصداقية ألفا كرنباخ لعبارات متغيرات الدراسة

العبارات	عدد العبارات	معامل الثبات ألفا كرونباخ	معامل الصدق
الفرضية الأولى	10	0,836	0,914
الفرضية الثانية	10	0,791	0,889
الفرضية الثالثة	10	0,859	0,926

المصدر: إعداد الباحثين من واقع بيانات الدراسة 2021م

من الجدول رقم (3) بلغت أقل قيمة لألفا كرنباخ (0.791) عند إجراء اختبار الثبات على إجابات المستجيبين للاستبانة لجميع محاورها، وتعنى هذه القيمة توافر درجة مقبولة من الثبات الداخلي الاستبانة وأنها تُعطي نفس النتائج، مما يمكن من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها. أما مقياس المصداقية كانت أقل قيمه له (0.889) وتعتبر الأداة ذات مصداقية عالية لأن قيمة مقياس المصداقية قريب من الواحد.

رابعاً: تحليل البيانات الشخصية:

إشتملت الاستبانة على عبارات لمعرفة السمات الشخصية لمجتمع الدراسة وكانت النتائج كما في الجدول رقم(4)

جدول رقم (4) السمات الشخصية لعينة الدراسة

بيـــان		التكرارات	النسبة%
العمر	أقل من 30	52	27.8
	30وأقل من 35	48	25.7
	35وأقل من 40	38	20.3
	40سنة فأكثر	49	26.2
المجموع		187	100
المؤهل العلمي	بكالوريوس	132	70.6
	دبلوم عالي	10	5.3
	ماجستير	41	21.9
	دكتوراه	3	1.6
	أخرى	1	0.5
المجموع		187	100
التخصص العملي	المحاسبة	77	41.2
	ادارة الأعمال	33	17.6
	الاقتصاد	39	20.9
	الدراسات المالية والمصرفية	17	9.1
	نظم المعلومات	9	4.8
	أخرى	12	6.4
المجموع		187	100
المؤهل المهني	زمالة المحاسبين القانونيين السودانية	8	4.3
	زمالة المحاسبين القانونيين العربية	1	0.5
	زمالة المحاسبين القانونيين البريطانية	1	0.5
	زمالة المحاسبين القانونيين الأمريكية	3	1.6
	أخرى	19	10.2
	لامؤهل	155	82.9
المجموع		187	100
المسمى الوظيفي	نائب مدير فرع	15	8
	مدير استثمار	17	9.1
	محاسب	75	40.1

بيـــــان		التكرارات	النسبة%
	مراجع داخلي	12	6.4
	مدير حسابات	24	12.8
	أخرى	44	23.5
المجموع		187	100
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	56	29.9
	5وأقل من 10سنة	49	26.2
	10وأقل من 15سنة	32	17.1
	15وأقل من 20سنة	22	11.2
	أكثر من 20 سنة	28	15
المجموع		187	100

المصدر: إعداد الباحثين من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2021م

الجدول رقم (4) يوضح السمات الشخصية لأفراد مجتمع الدراسة وجاءت كما يلي:

أ- العمر: أن نسبة 27.8% من المجتمع اعمارهم اقل من 30 سنة، و25.7% من افراد المجتمع اعمارهم بين30 وأقل من35سنة، و20.3% من افراد المجتمع تتراوح اعمارهم بين 35 و40سنة، وأن 26.2% من افراد المجتمع تزيد اعمارهم عن 40سنة، وهذا يبين ان غالبية افراد المجتمع تزيد اعمارهم عن 30 سنة وهذا يدل على نضج أفراد العينة ويدعم الرأي في هذه الدراسة.

ب- المؤهل العلمي: أن 70.6% من أفراد المجتمع مؤهلهم العلمي بكالوريوس، و5.3% من أفراد المجتمع مؤهلهم العلمي دبلوم عالي، و21.9% من أفراد المجتمع مؤهلهم العلمي ماجستير، و3% من أفراد المجتمع مؤهلهم العلمي دكتوراه ، وأن 0.5% لهم مؤهلات اخرى، مما يعني أن كل أفراد المجتمع من الجامعيين مع وجود دراسات عليا عند بعض أفراد العينة وهذا يعطي إجابات علمية يمكن الاعتماد عليها في تحليل البيانات.

ج- التخصص العلمية: أسن 41.2% من أفراد المجتمع كان تخصصهم العلمي محاسبة، و17.6% من المجتمع تخصصهم العلمي إدارة أعمال، و20.9% تخصصهم العلمي اقتصاد، و9.1% من أفراد المجتمع تخصصهم العلمي دراسات مصرفية ومالية، و4.8% من أفراد المجتمع تخصصهم العلمي نظم المعلومات ، مع وجود 6.4% من المجتمع لهم تخصصات أخرى ، مما يعكس تنوع في التخصصات التجارية، وهذا يعطي إجابات علمية يمكن الاعتماد عليها في تحليل البيانات.

د- المؤهل المهني : أن نسبة 4.3% من افراد المجتمع مؤهلهم المهني زمالة المحاسبين القانونيين السودانية، و0.5% من المجتمع مؤهلهم المهني زمالة المحاسبين القانونيين العربية، و0.5% من المجتمع مؤهلهم المهني زمالة المحاسبين القانونيين البريطانية، و1.6% من المجتمع مؤهلهم المهني زمالة المحاسبين القانونيين الأمريكية، 10.2% يحملون مؤهلات مهنية اخرى، وأن 82.9% لا مؤهل مهني لديهم، وهذا يبين أن إجابات افراد المجتمع تحمل آراء مختلفة تدعم أغراض الدراسة.

هـ- المسمى الوظيفي: إن 7.7% من أفراد المجتمع نائب مدير، و11.3% من المجتمع مدير استثمار، و43% من المجتمع محاسب، و3% من المجتمع مراجع داخلي، وأن11% من المجتمع مديري حسابات، وأن 24% من المجتمع مسميات وظيفية أخرى. مما يعكس تنوع المسميات الوظيفية لأفراد المجتمع وهذا التنوع يؤدي إلى تباين في إجابات أفراد المجتمع مما يخدم غرض الدراسة.

و- عدد سنوات الخبرة: كانت نسبة أفراد المجتمع الذين خبراتهم العملية أقل من 5 سنوات 26.3%، ونسبة الأفراد الذين تقع خبرتهم العملية من 5 وأقل من 10 سنوات 30% من المجتمع، و15.4% من المجتمع خبرتهم

من 10 وأقل من 15 سنة، و9.3% من أفراد المجتمع خبرتهم العملية من15 وأقل من 20 سنة، و19% من أفراد خبرتهم العملية 20 سنة فأكثر. وهذا يعنى أن معظم أفراد المجتمع خبرتهم العملية أقل من 10 سنوات، ومع وجود 19% من المجتمع من أصحاب الخبرة العملية الطويلة، وهذا يبين أن الإجابات لأفراد المجتمع واقعية وفقا لخبرتهم ويمكن الاعتماد عليها.

خامساً: عرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية:

يتناول هذا الجزء عرض تحليل البيانات باستخدام التحليل الإحصائي من خلال الأهمية النسبة، المستوى الموافقة، واختبار معنوية الوسط، لعبارات كل فرضية.

1. عرض وتحليل عبارات الفرضية الأولى:

يتم اختبار الفرضية الأولى من خلال استخدام مستوى الموافقة واختبار T والوسيط.

يستخدم مستوى الموافقة لمعرفة مدى موافقة أفراد المجتمع عن عبارات الفروض، أما اختبار مقارنة الأوساط (T) لاختبار مدى معنوية وسط إجابات أفرد المجتمع عن الوسط الفرضي (محايد) لاعتماد إجاباتهم في اختبار الفرضية، وحذف العبارات التي لم تجتاز هذا الاختبار، ويستخدم اختبار الوسيط لتحديد الرأي الذي يمكن الاعتماد عليه في مناقشة الفرضية.

الأهمية النسبية ومستوى الموافقة وإختبار (T) لعبارات الفرضية الأولى:

الأهمية النسبية ومستوى الموافقة وإختبار جودة التوفيق (كآي تربيع) لعبارات الفرضية الأولى: كما يبينها الجدول رقم (5) التالي :

إختبار T ومستوى الموافقة وجودة التوفيق(كاي تربيع) لعبارات الفرضية الاولى:(حجم العينة=186)

م	العبارات	الانحراف معياري	الوسط الحسابي	إختبار T ($\mu = 3$)				مستوى الموافقة	نسبة الأهمية النسبية	الأهمية النسبية
				القيمة	الاحتمالية	قيمة مربع كاي	درجة الحرية			
1	العبارة الأولى	.745	4.18	21.601	.000	200.299	4	موافق بشدة	%84	عالية جداً
2	العبارة الثانية	.726	4.02	19.251	.000	138.369	3	موافق بشدة	%80	عالية
3	العبارة الثالثة	.855	4.01	16.164	.00.0	68.037	3	موافق بشدة	%80	عالية
4	العبارة الرابعة	.839	4.19	19.426	.000	75.011	3	موافق بشدة	%84	عالية جداً
5	العبارة الخامسة	.822	4.13	18.862	.000	81.556	3	موافق	%83	عالية
6	العبارة السادسة	.756	4.14	20.596	.000	101.364	3	موافق	%83	عالية
7	العبارة السابعة	.807	4.06	18.025	.000	191.155	4	موافق	%81	عالية
8	العبارة الثامنة	.955	3.95	13.560	.000	117.465	4	موافق	%79	عالية
9	العبارة التاسعة	.824	4.24	20.599	.000	97.856	3	موافق	%85	عالية جدا
10	العبارة العاشرة	.833	4.01	16.509	.000	155.380	4	موافق	%80	عالية

المصدر: إعداد الباحثين من واقع بيانات الاستبانة 2021م

من الجدول رقم (5) الذي يبين الأهمية النسبية ومستوى الموافقة وجودة التوفيق(كاي تربيع) وإختبار (T) لمعنوية الوسط الحسابي لعبارات الفرضية الأولى نوجد الآتي:

1- العبارة الأولى من عبارات الفرضية الأولى ذات وسط حسابي (4.18) بانحراف معياري (745.)، وقيمة هذا الوسط الحسابي أكبر من الوسط الفرضي (3) لأن قيمة (T) لإختبار معنوية الوسط تساوي (21.6) عند درجة حرية (4)، قيمة مربع كاي(200.299)، وبدرجة معنوية (0.000) وهذه المعنوية أقل من درجة الخطأ المسموح به (5%). قيمة الوسط الحسابي للعبارة اقل من (4.20) وهذه القيمة تشير إلى مستوى موافقة موافق ، والعبارة ذات أهمية نسبية عالية جداً، لأن درجة الأهمية تساوي 84%.

2- العبارة الثانية من عبارات الفرضية الأولى ذات وسط حسابي (4.02) بانحراف معياري (0,73)، وقيمة هذا الوسط الحسابي أكبر من الوسط الفرضي (3) لأن قيمة (T) لإختبار معنوية الوسط تساوي (1903) عند درجة حرية (3)، قيمة مربع كاي(138.369)، وبدرجة معنوية (0.000) وهذه المعنوية أقل من درجة الخطأ المسموح به (5%). قيمة الوسط الحسابي للعبارة اقل من (4.20) وهذه القيمة تشير إلى مستوى موافقة موافق، والعبارة ذات أهمية نسبية عالية، لأن درجة الأهمية تساوي 80% وهي اكبر من 68% وأقل من 84%.

3- العبارة الثالثة من عبارات الفرضية الأولى ذات وسط حسابي (4.01) بانحراف معياري (0.86)، وقيمة هذا الوسط الحسابي أكبر من الوسط الفرضي (3) لأن قيمة (T) لإختبار معنوية الوسط تساوي (16.2) عند درجة حرية (3)، قيمة مربع كاي(68.037)، وبدرجة معنوية (0.000) وهذه المعنوية أقل من درجة الخطأ المسموح به (5%). قيمة الوسط الحسابي للعبارة اقل من (4.20) وهذه القيمة تشير إلى مستوى موافقة موافق ، والعبارة ذات أهمية نسبية عالية ، لأن درجة الأهمية تساوي 80%، وهي اكبر من 68% وأقل من 84%.

4- العبارة الرابعة من عبارات الفرضية الأولى ذات وسط حسابي (4.19) بانحراف معياري (0.84)، وقيمة هذا الوسط الحسابي أكبر من الوسط الفرضي (3) لأن قيمة (T) لإختبار معنوية الوسط تساوي (19.4) عند درجة حرية (3) وقيمة مربع كاي(75.011)، وبدرجة معنوية (0.000) وهذه المعنوية أقل من درجة الخطأ المسموح به (5%). قيمة الوسط الحسابي للعبارة أقل من (4.20) وهذه القيمة تشير إلى مستوى موافقة موافق، والعبارة ذات أهمية نسبية عالية ، لأن درجة الأهمية تساوي 84%.

5- العبارة الخامسة من عبارات الفرضية الأولى ذات وسط حسابي (4.13) بانحراف معياري (0.82)، وقيمة هذا الوسط الحسابي أكبر من الوسط الفرضي (3) لأن قيمة (T) لإختبار معنوية الوسط تساوي (18.9) عند درجة حرية (3) ، قيمةمربع كاي(81.556)، وبدرجة معنوية (0.000) وهذه المعنوية أقل من درجة الخطأ المسموح به (5%). قيمة الوسط الحسابي للعبارة أكبر من (3.40) وأقل من (4.20) وهذه القيمة تشير إلى مستوى موافقة موافق، والعبارة ذات أهمية نسبية عالية، لأن درجة الأهمية تساوي83% وهي أكبر من 68% وأقل من 84%.

6- العبارة السادسة من عبارات الفرضية الأولى ذات وسط حسابي (4.14) بانحراف معياري (0.76)، وقيمة هذا الوسط الحسابي أكبر من الوسط الفرضي (3) لأن قيمة (T) لإختبار معنوية الوسط تساوي (20.6) عند درجة حرية (3)، قيمة مربع كاي(101.364)، وبدرجة معنوية (0.000) وهذه المعنوية أقل من درجة الخطأ المسموح به (5%). قيمة الوسط الحسابي للعبارة أكبر من (3.40) وأقل من (4.20) وهذه القيمة تشير إلى مستوى موافقة موافق، والعبارة ذات أهمية نسبية عالية، لأن درجة الأهمية تساوي 83% وهي أكبر من 68% وأقل من 84%.

7- العبارة السابعة من عبارات الفرضية الأولى ذات وسط حسابي (4.06) بانحراف معياري (0.81)، وقيمة هذا الوسط الحسابي أكبر من الوسط الفرضي (3) لأن قيمة (T) لإختبار معنوية الوسط تساوي (18) عند درجة حرية (4)، قيمة مربع كاي(191.155)، وبدرجة معنوية (0.000) وهذه المعنوية أقل من درجة الخطأ المسموح به

(5%). قيمة الوسط الحسابي للعبارة أقل من (4.20) وهذه القيمة تشير إلى مستوى موافقة موافق، والعبارة ذات أهمية نسبية عالية جداً، لأن درجة الأهمية تساوي 81%، وهي اكبر من 68% وأقل من 84%.

8- العبارة الثامنة من عبارات الفرضية الأولى ذات وسط حسابي (3.95) بانحراف معياري (0.96)، وقيمة هذا الوسط الحسابي أكبر من الوسط الفرضي (3) لأن قيمة (T) لإختبار معنوية الوسط تساوي (13.6) عند درجة حرية (4) وقيمة مربع كاي(117.465)، وبدرجة معنوية (0.000) وهذه المعنوية أكبر من درجة الخطأ المسموح به (5%). قيمة الوسط الحسابي للعبارة أكبر من (3.40) وأقل من (4.20) وهذه القيمة تشير إلى مستوى موافقة موافق، والعبارة ذات أهمية نسبية عالية، لأن درجة الأهمية تساوي 79% وهي أكبر من 68% وأقل من 84%.

9- العبارة التاسعة من عبارات الفرضية الأولى ذات وسط حسابي (4.24) بانحراف معياري (0.82)، وقيمة هذا الوسط الحسابي أكبر من الوسط الفرضي (3) لأن قيمة (T) لإختبار معنوية الوسط تساوي (20.6) عند درجة حرية (3) قيمة مربع كاي(97.856)، وبدرجة معنوية (0.000) وهذه المعنوية أكبر من درجة الخطأ المسموح به (5%). قيمة الوسط الحسابي للعبارة أكبر من (4.20) وهذه القيمة تشير إلى مستوى موافقة موافق بشدة، والعبارة ذات أهمية نسبية عالية جداً، لأن درجة الأهمية تساوي 85% وهي أكبر من84% وأقل من 100%.

10- العبارة العاشرة من عبارات الفرضية الأولى ذات وسط حسابي (4.01) بانحراف معياري (0.83)، وقيمة هذا الوسط الحسابي أكبر من الوسط الفرضي (3) لأن قيمة (T) لإختبار معنوية الوسط تساوي (16.5) عند درجة حرية (4)، قيمة مرب كاي(155.380)، وبدرجة معنوية (0.000) وهذه المعنوية أكبر من درجة الخطأ المسموح به (5%). قيمة الوسط الحسابي للعبارة أكبر من (3.40) وأقل من (4.20) وهذه القيمة تشير إلى مستوى موافقة موافق، والعبارة ذات أهمية نسبية عالية، لأن درجة الأهمية تساوي 80% وهي اكبر من 68% واقل من 84%.

عرض وتحليل عبارات الفرضية الثانية: الأهمية النسبية ومستوى الموافقة وإختبار T لعبارات الفرضية الثانية وجودة الوفيق(كاي تربيع) وفقاً للجدول رقم (6) التالي :

إختبار T ومستوى الموافقة وجودة التوفيق(كاي تربيع) لعبارات الفرضية الثانية: حجم العينة(186)

م	العبارات	الانحراف معياري	الوسط حسابي	إختبار T ($\mu = 3$)				مستوى الموافقة	نسبة الأهمية النسبية	الأهمية النسبية
				القيمة	درجة الحرية	قيمة مربع كاي	الاحتمالية			
1	العبارة الأولى	.807	4.16	19.659	4	171.904	0.000	موافق	%83	عالية
2	العبارة الثانية	.746	4.28	23.425	4	186.556	0.000	موافق	%86	عالية جداً
3	العبارة الثالثة	.892	3.93	14.260	4	131.369	0.000	موافق	%68	عالية
4	العبارة الرابعة	.924	4.13	16.693	4	134.684	0.000	موافق	%83	عالية
5	العبارة الخامسة	.978	3.98	13.683	4	100.460	0.000	موافق	%80	عالية
6	العبارة السادسة	.834	4.06	17.459	4	158.695	0.000	موافق	%81	عالية
7	العبارة السابعة	.735	4.17	21.784	4	198.642	0.000	موافق	%83	عالية
8	العبارة الثامنة	.756	4.32	23.786	4	186.556	0.000	موافق	%86	عالية جداً
9	العبارة التاسعة	.895	4.07	16.425	4	146.128	0.000	موافق	%81	عالية
10	العبارة العاشرة	.812	4.17	19.732	4	164.203	0.000	موافق	%83	عالية

المصدر: اعداد الباحثين من واقع بيانات الاستبانة 2021م

من الجدول رقم (6) الذي يبين الأهمية النسبية ومستوى الموافقة وجودة التوفيق(كاي تربيع) وإختبار (T) لمعنوية الوسط الحسابي لعبارات الفرضية الثانية نوجد الآتي:

1- العبارة الأولى من عبارات الفرضية الثانية ذات وسط حسابي (4.16) بانحراف معياري (0.81)، وقيمة هذا الوسط الحسابي أكبر من الوسط الفرضي (3) لأن قيمة (T) لإختبار معنوية الوسط تساوي (20) عند درجة حرية (4)، قيمة مربع كاي(171.904)، وبدرجة معنوية (0.000) وهذه المعنوية أقل من درجة الخطأ المسموح به (5%). قيمة الوسط الحسابي للعبارة أقل من (4.20) وهذه القيمة تشير إلى مستوى الموافقة موافق ، والعبارة ذات أهمية نسبية عالية ، لأن درجة الأهمية تساوي 83% وهي أكبر من 68% وأقل من 84%.

2- العبارة الثانية من عبارات الفرضية الثانية ذات وسط حسابي (4.28) بانحراف معياري (0.75)، وقيمة هذا الوسط الحسابي أكبر من الوسط الفرضي (3) لأن قيمة (T) لإختبار معنوية الوسط تساوي (23.4) عند درجة حرية (4)، قيمة مربع كاي(186.556)، وبدرجة معنوية (0.000) وهذه المعنوية أقل من درجة الخطأ المسموح به (5%). قيمة الوسط الحسابي للعبارة أكبر من (4.20) وهذه القيمة تشير إلى مستوى الموافقة موافقة بشدة، والعبارة ذات أهمية نسبية عالية جداً، لأن درجة الأهمية تساوي 68% وهي أكبر من 84% وأقل من 100%.

3- العبارة الثالثة من عبارات الفرضية الثانية ذات وسط حسابي (1.96) بانحراف معياري (0.918)، وقيمة هذا الوسط الحسابي أكبر من الوسط الفرضي (3) لأن قيمة (T) لإختبار معنوية الوسط تساوي (15.72) عند درجة حرية (4)، قيمة مربع كاي(131.369)، وبدرجة معنوية (0.000) وهذه المعنوية أقل من درجة الخطأ المسموح به (5%). قيمة الوسط الحسابي للعبارة أكبر من (1.80) وأقل من (2.60) وهذه القيمة تشير إلى مستوى لاموافقة بشدة، والعبارة ذات أهمية نسبية عالية، لأن درجة الأهمية تساوي 68%.

4- العبارة الرابعة من عبارات الفرضية الثانية ذات وسط حسابي (3.93) بانحراف معياري (0.89)، وقيمة هذا الوسط الحسابي أكبر من الوسط الفرضي (3) لأن قيمة (T) لإختبار معنوية الوسط تساوي (14.3) عند درجة حرية (4)، قيمة مربع كاي(134.684)، وبدرجة معنوية (0.000) وهذه المعنوية أقل من درجة الخطأ المسموح به (5%). قيمة الوسط الحسابي للعبارة أكبر من (3.80) وأقل من (4.20) وهذه القيمة تشير إلى مستوى الموافقة موافقة، والعبارة ذات أهمية نسبية عالية، لأن درجة الأهمية تساوي 83% وهي أكبر من 68% وأقل من 84%.

5- العبارة الخامسة من عبارات الفرضية الثانية ذات وسط حسابي (3.98) بانحراف معياري (0.98)، وقيمة هذا الوسط الحسابي أكبر من الوسط الفرضي (3) لأن قيمة (T) لإختبار معنوية الوسط تساوي (13.7) عند درجة حرية (4)، قيمة مربع كاي(100.460) وبدرجة معنوية (0.000) وهذه المعنوية أقل من درجة الخطأ المسموح به (5%). قيمة الوسط الحسابي للعبارة أكبر من (3.80) وأقل من (4.20) وهذه القيمة تشير إلى مستوى موافقة ، والعبارة ذات أهمية نسبية عالية، لأن درجة الأهمية تساوي 80% وهي أكبر من 68% وأقل من 84%.

6- العبارة السادسة من عبارات الفرضية الثانية ذات وسط حسابي (4.06) بانحراف معياري (0.83)، وقيمة هذا الوسط الحسابي أكبر من الوسط الفرضي (3) لأن قيمة (T) لإختبار معنوية الوسط تساوي (17.5) عند درجة حرية (4)، قيمة مربع كاي(158.695) وبدرجة معنوية (0.000) وهذه المعنوية أقل من درجة الخطأ المسموح به (5%). قيمة الوسط الحسابي للعبارة أكبر من (3.80) وأقل من (4.20) وهذه القيمة تشير إلى مستوى موافقة، والعبارة ذات أهمية نسبية عالية، لأن درجة الأهمية تساوي 81% وهي أكبر من 68% وأقل من 84%.

7- العبارة السابعة من عبارات الفرضية الثانية ذات وسط حسابي (4.17) بانحراف معياري (0.74)، وقيمة هذا الوسط الحسابي أكبر من الوسط الفرضي (3) لأن قيمة (T) لإختبار معنوية الوسط تساوي (22) عند درجة حرية (4)، قيمة مربع كاي(198.642)، وبدرجة معنوية (0.000) وهذه المعنوية أقل من درجة الخطأ المسموح به

(5%). قيمة الوسط الحسابي للعبارة أكبر من أقل من (4.20) وهذه القيمة تشير إلى مستوى الموافقة موافقة، والعبارة ذات أهمية نسبية عالية، لأن درجة الأهمية تساوي 83% وهي أكبر من 68% وأقل من 84%.

8- العبارة الثامنة من عبارات الفرضية الثانية ذات وسط حسابي (4.32) بانحراف معياري (0.76)، وقيمة هذا الوسط الحسابي أكبر من الوسط الفرضي (3) لأن قيمة (T) لإختبار معنوية الوسط تساوي (23.8) عند درجة حرية (4) وقيمة مربع كاي(186.556)، وبدرجة معنوية (0.000) وهذه المعنوية أكبر من درجة الخطأ المسموح به (5%). قيمة الوسط الحسابي للعبارة أكبر من (4.20) وهذه القيمة تشير إلى مستوى الموافقة موافقة بشدة، والعبارة ذات أهمية نسبية عالية، لأن درجة الأهمية تساوي 86%.

9- العبارة التاسعة من عبارات الفرضية الثانية ذات وسط حسابي (4.07) بانحراف معياري (0.90)، وقيمة هذا الوسط الحسابي أكبر من الوسط الفرضي (3) لأن قيمة (T) لإختبار معنوية الوسط تساوي (16.4) عند درجة حرية (4)، قيمة مربع كاي(146.128)، وبدرجة معنوية (0.000) وهذه المعنوية أكبر من درجة الخطأ المسموح به (5%). قيمة الوسط الحسابي للعبارة أكبر من (3.80) وأقل من (4.20) وهذه القيمة تشير إلى مستوى موافقة، والعبارة ذات أهمية نسبية عالية، لأن درجة الأهمية تساوي 81% وهي اكبر من68% وأقل من84%

10- العبارة العاشرة من عبارات الفرضية الثانية ذات وسط حسابي (4.17) بانحراف معياري (0.81)، وقيمة هذا الوسط الحسابي أكبر من الوسط الفرضي (3) لأن قيمة (T) لإختبار معنوية الوسط تساوي (19.7) عند درجة حرية (4)، قيمة مربع كاي(164.203) وبدرجة معنوية (0.000) وهذه المعنوية أكبر من درجة الخطأ المسموح به (5%). قيمة الوسط الحسابي للعبارة أكبر من (3.80) وأقل من (4.20) وهذه القيمة تشير إلى مستوى موافقة ، والعبارة ذات أهمية نسبية عالية، لأن درجة الأهمية تساوي 83%.

المحور الرابع: النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

من خلال الدراسة النظرية والميدانية توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

1- يساعد تطبيق الحوكمة المصرفية على زيادة الجدارة الائتمانية للمصارف السودانية .
2- يساعد تطبيق الحوكمة المصرفية مجالس الادارات على مراقبة السلوك وتقويم الأداء بالمصارف .
3- تطبيق الحوكمة المصرفية يساهم في المحافظة على الأصول المختلفة بالمصارف .
4- تطبيق حوكمة الشركات في المؤسسات المصرفية أمر ضروري لايجاد نظام رقابي محكم وموحد يمكن أن يساهم في تحسين أداء المصرف .
5- أثبتت الدراسة بأنه توجد علاقة بين الألتزام بمبادئ الحوكمة المصرفية وزيادة الجدارة الائتمانية للمصارف .
6- أوضحت الدراسة بأن هناك علاقة بين خصائص الحوكمة المصرفية وزيادة الجدارة الائتمانية للمصارف .

ثانياً : التوصيات

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها في الدراسة يوصي الباحثين بالآتي :

1- ضرورة تطبيق قواعد ومبادئ حوكمة الشركات بالمصارف السودانية .
2- تفعيل المكونات الأساسية التي تتسم بها حوكمة الشركات في المصارف للكشف عن مواطن الضعف في كل مكون وتحقيق الاستفادة في التعامل معها وقائياً وعلاجياً .
3- ضرورة تفعيل دور الرقابة من قبل المؤسسات الرقابية، لتفعيل تطبيق حوكمة الشركات بالمصارف والقيام بالمسائلة التي تضمن محاسبة الفاسدين والمفسدين وحفظ المال العام .

4- العمل على إصدار تصنيف دوري للمصارف من قبل الجهات الرقابية حسب التزامها العملي بمبادئ الحوكمة.
5- ضرورة التقيد بتطبيق قواعد الافصاح والشفافية وفقاً لمبادئ الحوكمة للتقليل من الوقوع في الأزمات المصرفية .
6- تطبيق حوكمة الشركات بالمصارف لتقليل المخاطر المرتبطة بإرتفاع معدل عدم السداد وعجز المقترضين عن سداد أقساطهم .

قائمة المراجع والمصادر:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

1. الكتب:

- الربيعي، حاكم، وآخرون، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- المكاوي، محمد،2015م، الإحتياط ضد مخاطر التمويل المصرفي، دار الفكر والقانون للنشر القاهرة.
- خضر، أحمد، 2012م، حوكمة الشركات، دار الفكر الجامعي للنشر، الاسكندرية، جمهورية مصر العربية.
- راضي، محمد ،2011م، موسوعة المراجعة المتقدمة، دار التعليم الجامعي للنشر، الاسكندرية، جمهورية مصر العربية.
- عبدالحميد، عبدالمطلب،2001م، الإئتمان المصرفي ومخاطره، الشركة العربية المتحدة للتسويق والشراء، القاهرة.
- عبدالرحيم، محمد، 2014م إقتصاديات النقود والبنوك، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية.
- عثمان، محمد،2013م، إدارة وتحليل الإئتمان ومخاطره، دار الفكر، عمان.
- موسى، محمد،2010م، حوكمة الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، جمهورية مصر العربية.

2. الدوريات العلمية:

- ابو عيدة، سالم، "أثر الجدارة الإئتمانية على قرار منح التسهيلات الإئتمانية في المصارف الإسلامية" مجلة ريادة الأعمال الإسلامية، مج 2، العدد17، 2002م.
- عبدالفتاح، عوض "دراسة تحليلية لاسس تقييم الجدارة الإئتمانية لعملاء التجزئة المصرفية"، دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المصرية، دراسة منشورة، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، مصر، 2012م.
- عايد، صابرينة، "أثر معايير الجدارة الائتمانية المعروفة ب Cs5 على اتخاذ القرار الائتماني، دراسة ميدانية" مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة سعد حلب البليدة، الجزائر، 2013م.
- عبد الرحمن، وآخرون "أثر التحليل المالي على قرارات منح الائتمان بشركة ايوب للبوهيات" مجلة العلوم الادارية والمالية، المجلد1، العدد 3 ، جامعة السلام، السودان، 2019م.
- موسى، سماسم "تقييم الجدارة الإئتمانية لتدنية مخاطر الإئتمان وفقا لمقررات بازل"، مجلة الفكر الإسلامي، جامعة عين شمس،2011م.

3. الرسائل الجامعية:

- إبراهيم، هدوء، متطلبات تطبيق مبادئ الحوكمة في ادارة التعليم الثانوي العام بمحافظة الدقهلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، قسم أصول التربية، جامعة المنصورة، 2020م.
- التميمي، عباس، أثر نظرية الوكالة في التطبيقات المحاسبية والحوكمة في الشركات المملوكة للدولة، شهادة الدكتوراه في الفلسفة، كلية الادارة والاقتصاد بجامعة بغداد، 2008م.
- أميمة، ناجية، التنويع في المحفظة الائتمانية وربحية البنوك، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن هيدي، كلية العلوم الاقتصادية، 2013م.
- رانيا، أفروخ، دور حوكمة الشركات في تحسين أداء المؤسسات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015م .

4. المؤتمرات العلمية:

- ميخائيل، أشرف، تدقيق الحسابات وأطرافه في إطار منظومة حوكمة الشركات، المؤتمر الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة، 24-26 سبتمبر، 2005م .

ثانياً: الرسائل باللغة الانجليزية:

- Albitar, K. Firm characteristics, governance attributes and corporate voluntary disclosure: A study of Jordanian listed companies, International business research, (2015)
- BENTON,E-Corporate Governance in Banking- Global Perspective" Edward Elgard Publishing ,Northampton, USA, ,2007.